OIC/ACM/AD-HOC ACCOUNTABILITY/REPORT-2019/FINAL

تقرير

اجتماع لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا

المعقود على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

25 سبتمبر 2019

تقرير اجتماع لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة
المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا
نيويورك، 25 سبتمبر 2019

---

1. اجتمع أعضاء لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي، وذلك يوم 25 سبتمبر 2019 في نيويورك برئاسة وزير العدل في جمهورية غامبيا.

2. أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء تردّي الوضع الأمني وتدهور حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في ولاية راخين واستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينغيا.

3. أقرّ الاجتماع بما يكتسيه عمل اللجنة الوزارية المخصصة وأداؤُها الفعّال من أهمية بالغة بالنظر إلى الحاجة الملحة لاستعادة حقوق الروهينغيا؛ وأشاد بالجهود التي بذلتها غامبيا، بصفتها رئيسة اللجنة المخصصة، لضمان امتثال حكومة ميانمار امتثالًا تامًّا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

4. دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء إلى دعم عمل اللجنة الوزارية المخصصة من أجل تحقيق العدالة وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق شعب الروهينغيا.

5. أكد الاجتماع مجددًا أن قرار رفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية قد أقرته القرارات الصادرة عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في أبو ظبي والبيان الختامي الصادر عن القمة الإسلامية الرابعة عشرة المنعقدة في مكة المكرمة.

6. أكد الاجتماع مجددًا دعوات منظمة التعاون الإسلامي المستمرة إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لاستخدام التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة بُغية حمل ميانمار على الامتثال لالتزاماتها الدولية.

7. أحاطت غامبيا الاجتماع علمًا بالدعوى القضائية التي ستُرفع أمام محكمة العدل الدولية، عملًا بقرارات مجلس وزراء الخارجية والقمة الإسلامية.

8. أقرّ الاجتماع بالصلاحيات المخولة لغامبيا فيما يتعلق باختيار مكتب للمحاماة الذي سيتولّى رفع الدعوى القضائية أمام محكمة العدل الدولية، وأحاط علمًا باختيار غامبيا لمكتب للمحاماة لهذا الغرض.

9. أقر الاجتماع بما تتطلبه الدعوى القضائية من اعتمادات كبيرة، ودعا في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم المساعدة على أساس طوعي، وفقاً لمبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات وانسجامًا مع روح التضامن الإسلامي.

10. دعا الاجتماع رئيس اللجنة الوزارية المخصصة والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تنسيق الاتصال بالدول الأعضاء والشركاء الدوليين الآخرين من أجل حشد الأموال للدعوى القضائية أمام محكمة العدل الدولية وإلى الإشراف على تلك الأموال وعلى أوجه صرفها.

11. طلب الاجتماع من رئيس اللجنة الوزارية المخصصة تقديم إحاطة شاملة، بما في ذلك بشأن العملية المالية والإجراءات القضائية، إلى اللجنة ورفع تقرير شامل في هذا الموضوع إلى الاجتماع المقبل لمجلس وزراء الخارجية.

12. أوصى الاجتماع بإضافة بند في جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية يتعلق بالتعهدات المالية للدعوى القضائية التي سترفعها غامبيا.

13. طلب الاجتماع أيضًا من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي تقديم المساعدة اللازمة للجنة المخصصة لتمكينها من النهوض بولايتها ومن متابعة الدعوى القضائية.

14. حث الاجتماع أعضاء لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا على مواصلة ولايتها المتمثلة في ضمان تحقيق العدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمساعدة في جمع المعلومات والأدلة لأغراض المساءلة، وحشد وتنسيق الدعم السياسي الدولي من أجل المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا في ميانمار.

15. دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود لضمان عودة جميع لاجئي ميانمار الذين نزحوا من ديارهم عودةً طوعيةً وآمنةً تحفظ لهم كرامتهم، وإلى تكثيف الجهود في المحافل الدولية لضمان استعادة الجنسية وحقوق المواطَنة للروهينغيا وصون حقوق الأقليات المسلمة في ميانمار.

16. يُقَدَّم هذا التقرير إلى الاجتماع التنسيقي السنوي للاطّلاع.

****